

## الحكومة المحلية كآلية لترقية المقاولاتية في الجزائر: دراسة حالة بلديات ولاية بومرداس

## Local Governance as a Mechanism for Promoting Entrepreneurship in Algeria: A Case Study of Boumerdes Province

ميدو لامية<sup>1</sup>، بن ذهيبية محمد<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة خميس مليانة، مخبر الصناعة والتطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، الجزائر، [midoulamia@gmail.com](mailto:midoulamia@gmail.com)<sup>2</sup> جامعة تيسمسيلت، الجزائر، [mohamed.bendehiba@univ-tissemsilt.dz](mailto:mohamed.bendehiba@univ-tissemsilt.dz)

تاريخ النشر: 2025/09/15

تاريخ القبول: 2025/08/12

تاريخ الاستلام: 2025/06/30

## ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتوضح أثر تطبيق الحكومة المحلية على الاقتصاد المحلي، وأثر ذلك على ترقية المقاولاتية المحلية، باعتبار هذه الأخيرة جزء مهم من الاقتصاد المحلي، ولغرض تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين في الواقع، تم اتخاذ بلديات ولاية بومرداس كدراسة حالة بهدف الوصول إلى نتائج يصلح تعميمها على الجزائر، وقد تم الاستعانة لتجميع المعلومات باستبيان ومن ثم معالجة النتائج بواسطة أدوات التحليل الإحصائي، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء صورة لواقع كل من الحكومة والمقاولاتية على المستوى المحلي وكذا مدى التفاعل بينهما، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الحكومة المحلية وأثرها على ترقية المقاولاتية المحلية وما يسهم ذلك في تنمية الاقتصاد المحلي بولاية بومرداس.

**كلمات مفتاحية:** الحكومة المحلية، المقاولاتية، التنمية المحلية، إقليم ولاية بومرداس.

**تصنيفات JEL:** G17, O33.

**Abstract:**

This study aims to clarify the impact of implementing local governance on the local economy and its effect on promoting local entrepreneurship, considering the latter as an essential component of the local economy. To analyze the relationship between these two variables in practice, the municipalities of Boumerdes Province were selected as a case study, with the aim of obtaining results that could be generalized to the broader Algerian context. A questionnaire was used to collect data, and the results were processed using statistical analysis tools. Additionally, the descriptive-analytical method was employed to provide an overview of the realities of both local governance and entrepreneurship at the local level, as well as the extent of interaction between them. The study concluded that there is a strong relationship between local governance and its role in promoting local entrepreneurship, which in turn contributes to the development of the local economy in Boumerdes Province.

**Keywords:** local governance; entrepreneurship; local development; Boumerdes Province.

**Jel Classification Codes:** G17, O33.

## 1. مقدمة:

إنتهت الجزائر في إطار عمليات الإصلاح الإداري إلى تكريس مبادئ الحكومة كطريقة حديثة لتحقيق أهداف التسيير العمومي، وقد ظهر هذا التكريس من خلال القوانين لا سيما دستور 2016، ومن خلال السياسات العمومية الرامية لتفعيل الحوكمة في كل مستويات الإدارة الجزائرية المركزية منها والمحلية لا سيما البلديات التي تشكل إطار للمشاركة في التسيير المحلي من جميع الأطراف المعنية.

وفي هذا الصدد لقي هذا التغيير في التوجه الإداري للسلطات العمومية اهتمام الباحثين والأكاديميين فنجد عدد من الدراسات ألفت الضوء على مدى نجاعة هذا التوجه وأثاره على تحقيق أهداف التسيير المحلي، وبالربط مع مختلف الميادين من تنمية محلية، تنمية اقتصادية، ترقية استثمار وغيرها.

والمقاولاتية أخذت حيز جد مهم في إستراتيجية الدولة للتحول نحو النظام الرأسمالي منذ بداية التسعينات، وخاصة مع تزايد التوجه العالمي لتمكين وتشجيع المقاولات لما لها من نتائج إيجابية على الاقتصاد المحلي والوطني ومن خلال هذه الدراسة، سنحاول دراسة أثر التوجه للحوكمة المحلية على ترقية المقاولاتية محليا في الجزائر، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة كالتالي:

### إلى أي مدى يؤثر تطبيق الحوكمة المحلية على ترقية المقاولاتية على المستوى المحلي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم اختيار دراسة حالة بلديات ولاية بومرداس، فولاية بومرداس تم خلقها في إطار التقسيم الإقليمي للبلاد سنة 1984، تضم 32 بلدية، وتتمتع بأهمية كونها ولاية مجاورة لعاصمة البلاد وتحصي ما يقارب واحد مليون نسمة، وهي ذات طابع اقتصادي متنوع بين سياحي وفلاحي وصناعي، ما يجعلها محط إهتمام السلطات المركزية في البلاد.

## 2. الأبعاد النظرية للحوكمة المحلية وترقية المقاولاتية.

**1.2 الحوكمة المحلية:** الحوكمة المحلية مصطلح مركب من كلمتين، سنحاول فيما يلي إعطاء مفهوم للحوكمة على حدة ومن ثم مفهوم تطبيقها على المستوى المحلي كحوكمة محلية.

والحوكمة هي عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة يشترك في هذه العملية، الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف المهام لكل جهة (البسام، 2016).

وفي الجزائر هناك مصالح وشؤون محلية تعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان إقليم أو جهة معينة من الدولة تختلف عن الاحتياجات والشؤون الوطنية العامة والمشاركة بين جميع المواطنين بالدولة (بعلي، 2013)، لهذا ومن أجل تمكين هذه الجماعات على المستوى المحلي من تسيير شؤونهم حسب احتياجاتهم، فقد أشار الدستور الجزائري إلى أن التنظيم الإقليمي (المحلي) في الدولة يتكون من مستويين هما الولاية والبلدية (الرسمية، 1996)، وقد عمد المشرع الجزائري إلى تحديد صلاحيات هذه الجماعات المحلية من خلال قوانين خاصة بها، فبالنسبة للمجلس الشعبي البلدي فهو يختص بعدد من المجالات من بينها مجال الاقتصاد والمالية والاستثمار (الرسمية، 1996).

من أهم المعايير التي تتميز بها الحوكمة والتي تتفق عليها معظم الدراسات ما يلي (بوحنية، 2015):

– **المشاركة:** يقصد بها حق الرجال والنساء في إبداء الرأي والمشاركة في عمليات صناعة القرار مباشرة وعن طريق المجالس ومؤسسات الوساطة المشروعة؛

– **الفعالية والكفاءة:** يقصد بها توفر القدرة لدى المؤسسات لإنجاز وتنفيذ المشاريع التي تستجيب لحاجيات المواطنين مع الاستخدام الجيد والعقلاني للموارد؛

– **حسن الاستجابة:** قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمتفاعلين دون استثناء أو تفرقة؛

- **الشفافية:** حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي وتبني الشفافية ، فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها، شرط أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم؛
- **حكم القانون:** أي سيادة القانون وتطبيقه من خلال مؤسسات عادلة ومنصفة؛
- **المساءلة:** تعني خضوع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمساءلة من طرف الجمهور والأطراف الأخرى ذات العلاقة، هذه المساءلة تختلف باختلاف المؤسسات وما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا؛
- **المساواة:** جميع الرجال والنساء لديهم الحق في الحصول على فرص متساوية لتحسين أوضاعهم والحفاظ على رفاههم؛
- **الرؤية الاستراتيجية:** وهي الرؤية المبدئية، والمبنية على معلومات ومعطيات سوسيو- اقتصادية مستنبطة من الواقع تهدف إلى تحسين أوضاع السكان وتوعية المجتمع ككل.

**2.2 ترقية المقاولاتية:** هي مجموعة المراحل الخاصة باستكشاف فرص الأعمال والعمل على تحويلها إلى مشروع ناجح بتقديم تغييرات أو إبداعات على مستوى المنتج المقدم وهذا ما يعمل على خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية (خرشي، 2021).

وفي الآونة الأخيرة اتجهت السياسات العمومية في الجزائر مع بداية التسعينات إلى تشجيع العمل المقاولاتي وهذا ما يظهر من خلال ما يلي (عدان، 2019):

- تسيير وتكوين العمل المقاولاتي؛
  - زيادة إشراك الشباب في سوق العمل وبيئة الأعمال ما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي؛
  - مرافقة الشباب عن طريق برامج التدريب والتكوين المقاولاتي؛
  - تهيئة أرضية مناسبة لاستئناف المشاريع؛
  - تقديم حوافز ضريبية؛
  - دمج الشراكات وإدخال التكنولوجيا.
- وفي إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسمح بدعم المقاولين فكان للشباب البطال نصيب من هذه الأجهزة لاستحداث أنشطتهم الخاصة ومن أهم هذه الآليات الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل (أسية، 2019/2020).

وتشير الإحصائيات التطبيقية إلى عدة مؤشرات لتحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وذلك سواء من ناحية (شريط و بن الحاج جلول، 2015):

- اتساع حجم القطاع،
  - مساهمته في النشاط الاقتصادي،
  - تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- 3. منهجية وأدوات الدراسة الميدانية.**

**1.3 طريقة الدراسة الميدانية:** في هذا المجال اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية من أدوات جمع المعلومات، من خلال القيام بتوزيع هذا الاستبيان على إطارات ومنتخبون وموظفون، يشغلون مهام ذات علاقة بموضوع الدراسة وذلك في مختلف الإدارات المحلية ولا سيما بلديات ولاية بومرداس.

حيث أن مجتمع الدراسة المستهدف يتمثل في إطارات ومنتخبون وموظفون في الإدارات المحلية بإقليم ولاية بومرداس، حيث قمنا بتوزيع 150 استبيان وجه إلى إطارات ومنتخبون وموظفون في الإدارة المحلية بالولاية محل الدراسة. وبعدها قمنا بتوزيع 150 استبيان تحصلنا على 100 استبيان مملوء من أصل 150 استبيان تم توزيعه، وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح الاستبيانات الموزعة والمستردة من أفراد عينة الدراسة.

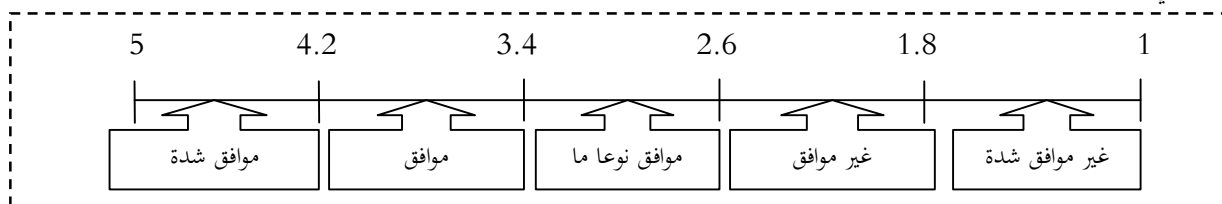
| البيان                | العدد |
|-----------------------|-------|
| الاستبيانات الموزعة   | 150   |
| الاستبيانات المسترجعة | 100   |

المصدر: من إعدادنا.

**2.3 الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية:** تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على المقابلات الشخصية مع إطارات ومنتخبون وموظفون في الإدارات المحلية لولاية بومرداس، وكذا استخدام الاستبيان (Questionnaire) كأداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة. واستخدمنا الليكارت الخماسي، حيث يقابل كل فقرة خمسة خيارات مقسمة إلى درجات كما يلي:

| التقسيم الليكرتي | غير موافق شدة | غير موافق | موافق نوعا ما | موافق | موافق شدة |
|------------------|---------------|-----------|---------------|-------|-----------|
| الدرجة           | 1             | 2         | 3             | 4     | 5         |

ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان تم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت 5-4=1، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيحة، أي "0.8=5/4"، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي 1 وذلك لتحديد الحد الأعلى للفتة "1.8=1+0.8"، وهكذا أصبح طول الفتات كما يلي:



وبعد تحديد مكونات الاستبيان، والانتهاء من إعدادده، وضبطه ومراجعته، قمنا بعرض هذا الاستبيان على مجموعة من الخبراء الأكاديميين من محكمين في مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهذا من أجل إثبات صدق هذا الاستبيان. وكذلك بعد التحقق من صدق الاستبيان تأتي مرحلة التحقق من ثبات هذا الاستبيان، الذي يقصد به أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتائج لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الشروط والظروف السابقة. وهذا من خلال حساب ألفا كرونباخ لهذا المحور عن طريق برنامج «SPSS»، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة القياس.

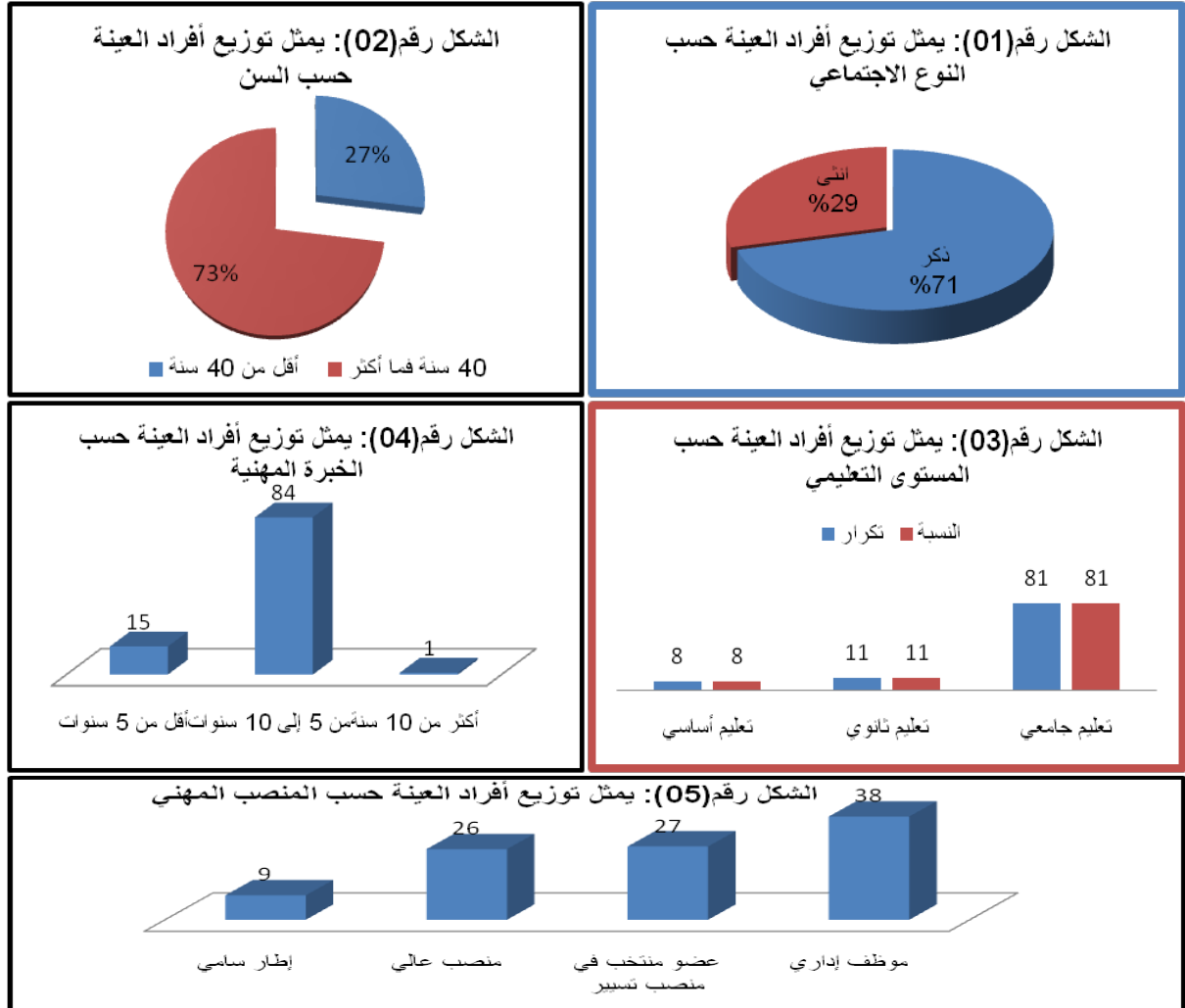
| المحاور       | معامل الفاكرونباخ |
|---------------|-------------------|
| المحور الأول  | 0,940             |
| المحور الثاني | 0,843             |

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج «SPSS»

ومنه نكون قد تأكدنا من صدق وثبات أداة الدراسة، وبالتالي فهو قابل للتوزيع والنتائج المتحصل عليها عن طريقه صالحة للتحليل وقابلة للإجابة عن فرضيات الدراسة.

#### 4. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

##### 1.4 القراءة الوصفية للدراسة:



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الشكل نلاحظ فئة الذكور الذين شملتهم الدراسة أكبر من نسبة الإناث، حيث ما يعادل نسبته 71% هم من الذكور، في حين أن نسبة الإناث تعادل 29%.

كما أن النسبة الأكبر للمبحوثين الذين شملتهم الدراسة تزيد أعمارهم عن 40 سنة بنسبة 73%، تليها الفئة الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة بنسبة 27%.

في حين أن أكبر نسبة كانت أفراد بمستوى جامعي بنسبة 81% أي ما يقابل 81 مبحوث ثم تليها 11 مبحوث للأفراد ذوي مستوى ثانوي أي ما يقابل 11% من العينة التي شملتها الدراسة، في حين كانت نسبة 08% لذوي المستوى الأساسي.

بالإضافة إلى أن أكبر نسبة تعود للأفراد الذين تنحصر خبرتهم بين 05 سنوات إلى 10 سنوات، بنسبة 84%، ثم تلتها نسبة 15% لإفراد الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات، بينما الأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 10 سنوات فكانت بنسبة 01% من العينة التي شملتها الدراسة.

فيما أن أكبر نسبة تعود للأفراد الذين يشغلون منصب موظف إداري، بنسبة 38%، ثم تلتها نسبة 27% لإفراد الذين يشغلون منصب عضو منتخب في منصب تسيير بنسبة 26%، بينما الأفراد الذين يشغلون منصب إطار سامي فكانت بنسبة 09% من العينة التي شملتها الدراسة.

## 2.4 الحوكمة المحلية في الجزائر:

الجدول رقم (02): يوضح عناصر الحوكمة المحلية

| الرقم | العبارات                                                                                                            | غير موافق بشدة | غير موافق | موافق نوعا ما | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة       |
|-------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-----------|---------------|------------|-----------------|-------------------|---------------|
| 01    | يوجد تمثيل كافٍ للمقاولين وحاملي المشاريع كأعضاء في المجلس البلدي المنتخب                                           | 35%            | 36%       | 05%           | 20%        | 2.22            | 1.23              | غير موافق     |
| 02    | يحضر المقاولون وحاملو المشاريع غير الأعضاء في مداولات المجلس البلدي المنتخب                                         | 45%            | 15%       | 26%           | 12%        | 2.11            | 1.17              | غير موافق     |
| 03    | السلطات المحلية للبلدية في تواصل دائم مع المقاولين وحاملي المشاريع في قضايا التسيير المحلي                          | 26%            | 35%       | 06%           | 18%        | 2.61            | 1.42              | غير موافق     |
| 04    | يساهم المقاولون وحاملو المشاريع في حل مشاكل التسيير المحلي للبلدية                                                  | 29%            | 24%       | 07%           | 40%        | 2.58            | 1.28              | غير موافق     |
|       | المشاركة في التسيير المحلي                                                                                          |                |           |               |            |                 |                   | غير موافق     |
| 05    | تأخذ السلطات المحلية للبلدية بعين الاعتبار إمكانيات المقاولين وحاملي المشاريع في عملية التخطيط التنموي              | 18%            | 32%       | 06%           | 31%        | 2.89            | 1.37              | موافق نوعا ما |
| 06    | توظف السلطات المحلية للبلدية إمكانيات المقاولين وحاملي المشاريع في الإقليم المحلي (البلدية) لتحقيق أهدافها التنموية | 20%            | 29%       | 02%           | 46%        | 2.83            | 1.28              | موافق نوعا ما |
| 07    | تقوم السلطات المحلية للبلدية بتنظيم ورقابة ومتابعة انجاز المشاريع الموكلة للمقاولين وحاملي المشاريع                 | 15%            | 12%       | 06%           | 40%        | 3.52            | 1.39              | موافق         |
| 08    | تلتزم السلطات المحلية بالآجال المحددة في إنجاز المشاريع المسطرة بشكل كفؤ                                            | 16%            | 26%       | 05%           | 47%        | 3.01            | 1.27              | موافق نوعا ما |
|       | الكفاءة في التسيير المحلي                                                                                           |                |           |               |            |                 |                   | موافق نوعا ما |
| 09    | التسيير المتبع على المستوى المحلي (البلدية) يلقى                                                                    | 35%            | 19%       | 14%           | 26%        | 2.49            | 1.36              | غير موافق     |

عنوان المقال: الحوكمة المحلية كآلية لترقية المقاولاتية في الجزائر: دراسة حالة بلديات ولاية بومرداس

|    |  |      |      |               |                            |      |      |                                  |      |                                                                                                                                           |
|----|--|------|------|---------------|----------------------------|------|------|----------------------------------|------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|    |  |      |      |               |                            |      |      | رضا من المقاولين وحاملي المشاريع |      |                                                                                                                                           |
| 10 |  | 2.84 | 1.26 | موافق نوعا ما | 04 %                       | 39 % | 15 % | 21 %                             | 21 % | تقوم السلطات المحلية للبلدية باستطلاعات الرأي لمعرفة مشاكل المقاولين وحاملي المشاريع في إقليمها المحلي                                    |
| 11 |  | 2.89 | 1.23 | موافق نوعا ما | 04 %                       | 36 % | 28 % | 09 %                             | 23 % | تلقى الحلول المقترحة من طرف السلطات المحلية للبلدية رضا المقاولين وحاملي المشاريع                                                         |
| 12 |  | 3.09 | 1.22 | موافق نوعا ما | 06 %                       | 46 % | 14 % | 19 %                             | 15 % | تقوم السلطات المحلية للبلدية باستشراف احتياجات المقاولين وحاملي المشاريع المحتملة مستقبلا                                                 |
|    |  | 2.82 | 1.26 | موافق نوعا ما | حسن الاستجابة              |      |      |                                  |      |                                                                                                                                           |
| 13 |  | 3.12 | 1.09 | موافق نوعا ما | 06 %                       | 44 % | 10 % | 36 %                             | 04 % | توفر السلطات المحلية للمقاولين وحاملي المشاريع تشخيص شامل لإمكانيات الإقليم المحلي (البلدية) من إمكانيات طبيعية، اقتصادية، ديمغرافية، ... |
| 14 |  | 2.84 | 1.05 | موافق نوعا ما | 02 %                       | 32 % | 24 % | 32 %                             | 10 % | تتيح (البلدية) للمقاولين وحاملي المشاريع الاطلاع على القرارات التسييرية ونتائج المداولات للمجلس البلدي بسهولة                             |
| 15 |  | 3.37 | 1.23 | موافق نوعا ما | 15 %                       | 46 % | 10 % | 19 %                             | 10 % | تمكن السلطات المحلية للبلدية المقاولين وحاملي المشاريع من الحصول على المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في الوقت، وبالنوع المناسب       |
| 16 |  | 3.53 | 1.15 | موافق         | 16 %                       | 48 % | 19 % | 07 %                             | 10 % | تقوم السلطات المحلية للبلدية بتعريف المقاولين وحاملي المشاريع بحقوقهم المكفولة قانونيا                                                    |
|    |  | 3.21 | 1.13 | موافق نوعا ما | الشفافية في التسيير المحلي |      |      |                                  |      |                                                                                                                                           |
| 17 |  | 3.69 | 0.56 | موافق         | 00 %                       | 73 % | 24 % | 02 %                             | 01 % | توجد قوانين واضحة تعتمد عليها السلطات المحلية للبلدية في تسيير الشؤون الاقتصادية والنشاط المقاولاتي محليا                                 |
| 18 |  | 3.47 | 1.25 | موافق         | 18 %                       | 45 % | 16 % | 08 %                             | 13 % | تحتزم السلطات المحلية للبلدية القوانين في ضبط إجراءات تسيير الشؤون الاقتصادية والنشاط المقاولاتي محليا                                    |
| 19 |  | 2.82 | 1.26 | موافق نوعا ما | 11 %                       | 26 % | 10 % | 40 %                             | 13 % | القوانين الموجودة كافية لضبط كافة شؤون التسيير الاقتصادية والمقاولاتية على المستوى المحلي بالبلدية                                        |
| 20 |  | 2.80 | 1.22 | موافق نوعا ما | 04 %                       | 38 % | 08 % | 34 %                             | 16 % | تتناسب القوانين الحالية مع احتياجات التسيير الاقتصادي والمقاولاتي المحلي بالبلدية                                                         |

| موافق<br>نوعا ما | 1.07 | 3.19 | حكم القانون         |         |         |         |         |                                                                                                      |
|------------------|------|------|---------------------|---------|---------|---------|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| موافق<br>نوعا ما | 1.19 | 2.71 | 10<br>%             | 14<br>% | 29<br>% | 31<br>% | 16<br>% | 21 توجد رؤية إستراتيجية للتسيير المحلي تضعها وتنفذها السلطات المحلية للبلدية                         |
| موافق<br>نوعا ما | 1.25 | 3.06 | 15<br>%             | 25<br>% | 22<br>% | 27<br>% | 11<br>% | 22 تتضمن الرؤية الإستراتيجية للتسيير المحلي إبعاد لترقية المقاولاتية على المستوى المحلي              |
| موافق<br>نوعا ما | 1.23 | 2.78 | 03<br>%             | 35<br>% | 22<br>% | 17<br>% | 23<br>% | 23 تلتزم السلطات المحلية للبلدية بتنفيذ رؤيتها الإستراتيجية للتسيير المحلي                           |
| موافق<br>نوعا ما | 1.14 | 2.88 | 02<br>%             | 37<br>% | 25<br>% | 19<br>% | 17<br>% | 24 تشرك السلطات المحلية المقاولين وحاملي المشاريع في صياغة وتنفيذ الرؤية الإستراتيجية للتسيير المحلي |
| موافق<br>نوعا ما | 1.20 | 2.85 | الرؤية الاستراتيجية |         |         |         |         |                                                                                                      |
| موافق<br>نوعا ما | 1.20 | 2.91 | النتيجة الكلية      |         |         |         |         |                                                                                                      |

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات spss.

يعكس لنا هذا الجدول قياس عناصر الحوكمة المحلية في بلديات ولاية بومرداس محل الدراسة، وبما أن المتوسط الحسابي لمتوسطات العبارات يساوي 2.91 فهذا يعني أن اتجاه المبحوثين نحو عناصر الحوكمة المحلية في بلديات ولاية بومرداس محل الدراسة هو الوزن "موافق نوعا ما"، البلديات بولاية بومرداس محل الدراسة، حسب المبحوثين أحيانا ما تركز على الحوكمة المحلية، لكن هذا التوجه ليس متفق عليه بين جميع المبحوثين، وهذا نظرا لتشتت الإجابة التي يفسرنا الانحراف المعياري الذي يساوي 1.20، لأنه كلما زادت قيمة الانحراف المعياري زاد تشتت الإجابات.

وبناء على النتائج المفصلة التي تم تقديمها للمعايير الستة (06) المتعلقة بالحوكمة المحلية كمتغير مستقل، تم التحليل وربط بين هذه المعايير لإبراز الصورة العامة للحوكمة المحلية، حيث تظهر نتائج الاستبيان المتعلق بالحوكمة المحلية صورة معقدة ومتعددة الأوجه، حيث تبرز نقاط قوة معينة إلى جانب تحديات كبيرة في مجالات أخرى، و يمكن تلخيص الوضع العام للحوكمة المحلية، من خلال المعايير الستة (06) التي تم تحليلها كالتالي:

- **المشاركة في التسيير المحلي:** تواجه الحوكمة المحلية تحديا كبيرا في بناء بيئة تشاركية، تشير النتائج بوضوح إلى شعور المقاولين وحاملي المشاريع بالإقصاء من عملية صنع القرار المحلي، لا يوجد تمثيل كاف لهم في المجالس البلدية، ولا يحضرون المداولات، كما أن التواصل مع السلطات المحلية ضعيف وغير دائم وهذا يعيق مساهمتهم الفعالة في حل المشاكل.

- **الكفاءة في التسيير المحلي:** تظهر السلطات المحلية كفاءة جيدة في جوانب معينة، مثل تنظيم ومراقبة ومتابعة إنجاز المشاريع. وهذا يعد نقطة قوة تشير إلى قدرة إدارية موجودة، وعلى النقيض من ذلك تعاني السلطات من ضعف واضح في توظيف إمكانيات المقاولين وحاملي المشاريع بفعالية لتحقيق الأهداف التنموية، على الرغم من إدعاء أخذ إمكانياتهم بعين الاعتبار في التخطيط، و هذا يشير إلى فجوة بين النوايا والتطبيق الفعلي وكما أن الالتزام بالأجال ليس مثاليا، مما يشير إلى وجود تحديات في الكفاءة الزمنية للمشاريع.

- **حسن الاستجابة:** يظهر رضا المقاولين وحاملي المشاريع عن التسيير المحلي والحلول المقترحة مستوى متوسطا إلى منخفض، على الرغم من جهود استطلاع الرأي واستشراف الاحتياجات إلا أن النتائج الفعلية والحلول المقدمة لا تحقق الرضا المطلوب.

- **الشفافية في التسيير المحلي:** على الرغم من وجود بعض الإيجابيات في توفير المعلومات الاقتصادية وتعريف الحقوق والواجبات، إلا أن هناك ضعفا كبيرا في الشفافية الأساسية المتعلقة بتشخيص إمكانيات الإقليم وسهولة الوصول إلى القرارات ومداولات المجلس البلدي، هذا النقص في الشفافية يُضعف الثقة ويُعيق مبدأ المساءلة ويُضعف قدرة الأطراف المعنية على التأثير في القرارات المحلية.

- **حكم القانون:** توجد قوانين واضحة تعتمد عليها السلطات المحلية، وهناك احترام نسبي لتلك القوانين في ضبط الإجراءات، هذه تعد نقاط قوة تشير إلى أساس قانوني موجود، ومع ذلك، تشير النتائج بوضوح إلى أن القوانين الموجودة غير كافية لتنظيم كافة الشؤون الاقتصادية والمقاولاتية على المستوى المحلي، كما أن تناسبها مع الاحتياجات الحالية محل شك.

- **الرؤية الاستراتيجية:** تُظهر النتائج وجود رؤية إستراتيجية للتسيير المحلي، وتتضمن هذه الرؤية أبعادا لترقية المقاولاتية وهذا يشير إلى وعي بأهمية التخطيط المستقبلي، ومع ذلك، تعد هذه الرؤية غير ملتزم بها بشكل كافٍ في التنفيذ، كما أن إشراك المقاولين وحاملي المشاريع في صياغة وتنفيذ هذه الرؤية ضعيف، ما يعني أن السلطات المحلية لا تقوم بتحويل الرؤية الإستراتيجية إلى واقع ملموس من خلال الالتزام الفعلي بالتنفيذ وإشراك الأطراف المعنية الرئيسية في هذه العملية.

### 3.4 ترقية المقاولاتية على المستوى المحلي (البلدية) بإقليم ولاية بومرداس:

الجدول رقم (03): يوضح عناصر ترقية المقاولاتية على المستوى المحلي (البلدية).

| الرقم                                                   | العبارات                                                                             | غير موافق شدة | غير موافق | موافق نوعا ما | موافق موافق | موافق شدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة       |
|---------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-----------|---------------|-------------|-----------|-----------------|-------------------|---------------|
| 01                                                      | يوجد عدد جيد من المقاولات الناشطة حاليا في الإقليم المحلي (البلدية)                  | 09 %          | 15 %      | 02 %          | 66 %        | 08 %      | 3.49            | 1,12              | موافق         |
| 02                                                      | نسبة نمو المقاولات جيدة في الثمن سنوات الأخيرة بالإقليم المحلي (البلدية)             | 10 %          | 30 %      | 05 %          | 54 %        | 01 %      | 3.06            | 1.13              | موافق نوعا ما |
| 03                                                      | عدد المقاولات المتوقفة في إقليم البلدية قليل خلال الثمن سنوات الأخيرة                | 19 %          | 08 %      | 32 %          | 38 %        | 03 %      | 2.98            | 1.16              | موافق نوعا ما |
| 04                                                      | يوجد عدد جيد من المشاريع الجديدة طور الظهور سواء كفكرة أو كمقولة في طور التأسيس      | 06 %          | 29 %      | 17 %          | 39 %        | 09 %      | 3.16            | 1.12              | موافق نوعا ما |
| تقييم حجم النشاط المقاولاتي في الإقليم المحلي (البلدية) |                                                                                      |               |           |               |             |           |                 |                   |               |
| 05                                                      | يوجد عدد جيد من المقاولات بالشراكة بين القطاع العام والخاص بالإقليم المحلي (البلدية) | 12 %          | 38 %      | 24 %          | 23 %        | 03 %      | 2.67            | 1.05              | موافق نوعا ما |
| 06                                                      | يوجد عدد جيد من تفويضات المرفق العام المحلي للمقاولين بالإقليم المحلي (البلدية)      | 22 %          | 27 %      | 14 %          | 37 %        | 00 %      | 2.66            | 1.19              | موافق نوعا ما |
| 07                                                      | يوجد عدد جيد للمقاولات المنشأة بمساعدة من أجهزة الدعم والمراقبة بالإقليم المحلي      | 03 %          | 25 %      | 11 %          | 43 %        | 18 %      | 3.48            | 1.14              | موافق         |

|     |                                                                                                                     |         |         |         |         |         |      | (البلدية) |                  |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|------|-----------|------------------|
| 08  | يوجد عدد جيد من المقاولات ذاتية الإنشاء<br>بالإقليم المحلي (البلدية)                                                | 03<br>% | 21<br>% | 17<br>% | 47<br>% | 12<br>% | 3.44 | 1.04      | موافق            |
|     | نوع المقاولات في الإقليم المحلي (البلدية)                                                                           |         |         |         |         |         | 3.06 | 1.10      | موافق<br>نوعا ما |
| 09  | توجد بنى تحتية جيدة للنشاط المقاولاتي<br>بالإقليم المحلي (البلدية)                                                  | 13<br>% | 24<br>% | 01<br>% | 40<br>% | 22<br>% | 3.34 | 1.39      | موافق<br>نوعا ما |
| 10  | الإجراءات الإدارية والتنظيمية سهلة للعمل<br>المقاولاتي بالإقليم المحلي (البلدية)                                    | 21<br>% | 28<br>% | 03<br>% | 37<br>% | 11<br>% | 2.89 | 1.39      | موافق            |
| 11  | توجد محفزات جبائية للعمل المقاولاتي<br>بالإقليم المحلي (البلدية)                                                    | 14<br>% | 15<br>% | 13<br>% | 49<br>% | 09<br>% | 3.24 | 1.23      | موافق<br>نوعا ما |
| 12  | يوجد استقرار سياسي بالإقليم المحلي<br>(البلدية) يشجع على النشاط المقاولاتي                                          | 19<br>% | 9%      | 14<br>% | 54<br>% | 04<br>% | 3.15 | 1.24      | موافق<br>نوعا ما |
|     | بيئة العمل المقاولاتي في الإقليم المحلي (البلدية)                                                                   |         |         |         |         |         | 3.15 | 1.31      | موافق<br>نوعا ما |
| 13  | يوجد عدد كافي من أجهزة المرافقة والدعم<br>على مستوى الإقليم المحلي (البلدية)                                        | 06<br>% | 12<br>% | 16<br>% | 55<br>% | 11<br>% | 3.53 | 1.03      | موافق            |
| 14  | يوجد عدد كافي من مراكز ومعاهد التكوين<br>المهني والتمهين بالإقليم المحلي (البلدية)                                  | 02<br>% | 17<br>% | 04<br>% | 58<br>% | 19<br>% | 3.75 | 1.01      | موافق            |
| 15  | تناسب التخصصات في مراكز ومعاهد<br>التكوين المهني مع احتياجات المقاولين<br>وحاملي المشاريع بالإقليم المحلي (البلدية) | 05<br>% | 06<br>% | 11<br>% | 61<br>% | 17<br>% | 3.79 | 0.96      | موافق            |
| 181 | تناسب تخصصات ومناهج الجامعات مع<br>احتياجات المقاولين وحاملي المشاريع بالإقليم<br>المحلي (البلدية)                  | 03<br>% | 18<br>% | 14<br>% | 49<br>% | 16<br>% | 3.57 | 1.05      | موافق            |
|     | أجهزة الدعم، المرافقة والتكوين المقاولاتي في البلدية                                                                |         |         |         |         |         | 3.66 | 1.01      | موافق            |
|     | النتيجة الكلية                                                                                                      |         |         |         |         |         | 3.26 | 1.13      | موافق<br>نوعا ما |

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات spss.

يعكس لنا هذا الجدول ترقية المقاولاتية على المستوى المحلي لولاية بومرداس محل الدراسة، وبما أن المتوسط الحسابي لمتوسطات العبارات يساوي 3.26 فهذا يعني أن اتجاه المبحوثين نحو عناصر ترقية المقاولاتية على المستوى المحلي لبلديات ولاية بومرداس محل الدراسة هو الوزن "موافق نوعا ما"، أي أن الإدارات المحلية بولاية بومرداس حسب المبحوثين أحيانا ما تركز على ترقية المقاولاتية، لكن هذا التوجه ليس متفق عليه بين جميع المبحوثين، وهذا نظرا لتشتت الإجابة التي يفسرها الانحراف المعياري الذي يساوي 1.13، لأنه كلما زادت قيمة الانحراف المعياري زاد تشتت الإجابات.

يمكن تلخيص الوضع العام لترقية المقاولاتية من خلال نتائج الاستبيان للمعايير الأربعة التي تم تحليلها حيث أبرزت صورة متنوعة، تُشير إلى وجود نشاط مقاولاتي ملحوظ ودعم مؤسسي، لكنها تُبرز في الوقت نفسه تحديات تتعلق بجودة البيئة الداعمة، وكفاية الأطر القانونية، ومواءمة البرامج التعليمية:

**- حجم ونمو النشاط المقاولاتي:** تشير الغالبية الساحقة إلى وجود عدد جيد من المقاولات الناشطة حالياً في الإقليم، مما يعد نقطة قوة أساسية تُبنى عليها أي جهود للتنمية. هذا يعني أن هناك أساساً قوياً من الأنشطة المقاولاتية القائمة ولكن مع تحديات في الاستدامة والنمو المستمر، كما أن نسبة النمو لا تعد جيدة بالقدر الكافي للجميع، حيث يُيدي جزء لا بأس به من المستجوبين عدم رضاهم عن وتيرة النمو، وكما تعد مشكلة المقاولات المتوقفة تحدياً واضحاً، مما يشير إلى ضعف في استدامة المشاريع القائمة أو وجود عوائق تعيق استمرارها، وبالنسبة للمشاريع الجديدة، فإن وجود نسبة من عدم الموافقة يشير إلى أن هذا العدد قد لا يكون كافياً لتحقيق الطموحات في خلق فرص جديدة.

**- نوع المقاولات:** يوجد تنوع في التأسيس وضعف في الشراكات، فتُظهر النتائج أن أجهزة الدعم تُقدم مساعدة فعالة في إنشاء المقاولات، مما يُعد نقطة إيجابية تُعزز من قدرة الأفراد على بدء مشاريعهم بدعم مؤسسي، كما يُشير وجود عدد جيد من المقاولات ذاتية الإنشاء إلى روح المبادرة الفردية القوية في المجتمع وقدرة الأفراد على بدء أعمالهم بشكل مستقل، ويشير غالبية المبحوثين إلى ضعف أو عدم وجود عدد جيد من المقاولات القائمة على الشراكات مما يُعيق الاستفادة من تضافر الجهود والموارد بين القطاعين، ويشكك جزء كبير من المبحوثين في مدى احترام السلطات المحلية للقوانين في ضبط إجراءات تسيير الشؤون الاقتصادية والمقاولاتية وهذا النقص في الاتساق القانوني قد يُعيق الثقة ويُعيق تطور أنواع معينة من المقاولات.

**- بيئة العمل المقاولاتية:** تُشير النتائج إلى ضعف في جودة البنى التحتية المخصصة للنشاط المقاولاتي مما يُشكل عائقاً مادياً أمام تطور ونمو المقاولات، وتُعد الإجراءات الإدارية معقدة وغير سهلة مما يُشكل بيروقراطية تُعيق رواد الأعمال وتُقلل من كفاءة بدء وتسيير المشاريع، فيما تُوجد محفزات جبائية تُقدم دعماً مالياً للمقاولات، وهذا يُعد نقطة إيجابية تُشجع على الاستثمار والنمو، وتُظهر النتائج تبايناً في تقييم الاستقرار السياسي، مما قد يُشير إلى أن هذا العامل لا يُنظر إليه بشكل موحد أو أنه يؤثر بشكل متفاوت على المقاولات.

**- أجهزة الدعم، المرافقة والتكوين المقاولاتي:** الكم موجود لكن الملاءمة تحتاج لتحسين، فتُشير غالبية المبحوثين إلى وجود عدد كافٍ من أجهزة المرافقة والدعم، مما يعني توفر المظلة المؤسسية لتقديم الخدمات للمقاولين، ويُشير غالبية المبحوثين أيضاً إلى وجود عدد كافٍ من هذه المراكز والمعاهد مما يُوفر فرصاً للتكوين والتعليم، ولكن رغم وفرة المؤسسات المتخصصة في التكوين إلا أن النتائج تُظهر حاجة لتحسين تناسب التخصصات والمناهج (في مراكز التكوين المهني والجامعات) مع الاحتياجات الفعلية للمقاولين وحاملي المشاريع. هذا يُشير إلى وجود فجوة بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل المقاولاتي.

#### 4.4 علاقة الحوكمة المحلية بترقية المقاولاتية المحلية ببلديات إقليم ولاية بومرداس:

**1.4.4 تأثير المشاركة في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية ببلديات ولاية بومرداس:** لإثبات العلاقة بين المشاركة في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس نقوم بوضع الفرضيات الإحصائية التالية:

**Ha<sub>0</sub>:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

**Ha<sub>1</sub>:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

الجدول رقم (04): يوضح اختبار العلاقة بين المشاركة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

| المحور الثاني: ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس |                       | المعيار الأول: المشاركة في التسيير المحلي |        |
|---------------------------------------------------------------|-----------------------|-------------------------------------------|--------|
| المعيار الأول: المشاركة في التسيير المحلي                     | معامل الارتباط بيرسون |                                           | 0,199* |
|                                                               | قيمة الدلالة          |                                           | 0,048  |
|                                                               | عدد العبارات          |                                           | 100    |
| المحور الثاني: تنمية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس | معامل الارتباط بيرسون | 0,199                                     |        |
|                                                               | قيمة الدلالة          | 0,048                                     |        |
|                                                               | عدد العبارات          | 100                                       |        |

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على مخرجات spss .

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه توجد علاقة بين المشاركة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس، حيث أن درجة الارتباط لمعامل بيرسون يساوي 0,199\* عند مستوى الدلالة Sig الذي يقدر ب 0,048 وهو أصغر من احتمال الخطأ 0.05، وهذا يعني توجد علاقة ارتباط قوية ارتباط بين المشاركة في التسيير المحلي و ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس. يؤثر ضعف المشاركة مباشرة على ترقية المقاولاتية فعندما لا يشعر المقاولون وحاملو المشاريع بوجود تمثيل كافٍ لهم في المجالس المحلية، ولا يُشركون في المداولات أو صنع القرار، فإن ذلك يُقلل من فرص دمج احتياجاتهم وتطلعاتهم في الخطط التنموية. هذا يؤدي إلى ضعف في المساهمة بحل المشاكل، وبالتالي يُعيق ظهور مشاريع جديدة تُلبي احتياجات المجتمع المحلي أو تُقدم حلولاً فعالة.

**2.4.4 تأثير الكفاءة في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية ببلديات ولاية بومرداس:** لإثبات العلاقة بين الكفاءة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس نقوم بوضع الفرضيات الإحصائية التالية:

**Ha<sub>0</sub>:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

**Ha<sub>1</sub>:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

الجدول رقم (05): يوضح اختبار العلاقة بين الكفاءة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

| اختبار بيرسون                                                 |                       |                                           |       |
|---------------------------------------------------------------|-----------------------|-------------------------------------------|-------|
| المحور الثاني: ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس |                       | المعيار الثاني: الكفاءة في التسيير المحلي |       |
| المعيار الثاني: الكفاءة في التسيير المحلي                     | معامل الارتباط بيرسون |                                           | 0,151 |
|                                                               | قيمة الدلالة          |                                           | 0,133 |
|                                                               | عدد العبارات          |                                           | 100   |
| المحور الثاني: تنمية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس | معامل الارتباط بيرسون | 0,151                                     |       |
|                                                               | قيمة الدلالة          | 0,133                                     |       |
|                                                               | عدد العبارات          | 100                                       |       |

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على مخرجات spss .

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه لا توجد علاقة بين الكفاءة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس، حيث أن درجة الارتباط لمعامل بيرسون يساوي 0,151 عند مستوى الدلالة Sig الذي يقدر ب 0,133 وهو أصغر من احتمال الخطأ 0.05، وهذا يعني لا توجد علاقة ارتباط بين الكفاءة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس.

تُشير نتائج الاستبيان إلى أن السلطات لديها قدرة تنظيمية، إذ أن هذا الجانب يمكن أن يدعم المقاولاتية من خلال توفير إطار عمل واضح لتنفيذ المشاريع، مما يُسهل على المقاولين الالتزام بالمعايير ويُساهم في جودة العمل، فيما الفشل في توظيف إمكانيات المقاولين يُشكل عائقًا كبيرًا. على الرغم من أن السلطات تأخذ في الاعتبار إمكانيات المقاولين في التخطيط، إلا أن عدم توظيفها بفعالية في تحقيق الأهداف التنموية يُفوت فرصًا لترقية المقاولاتية. هذا يعني أن المقاولين لا يُعتبرون شركاء حقيقيين في التنمية، بل مجرد منفذين، مما يُقلل من دافعهم للابتكار والمساهمة الفعالة، وبالتالي يُعيق "نمو المقاولات" وتنوعها، كما أن التأخير في إنجاز المشاريع أو في العمليات الإدارية يُزيد من التكاليف على المقاولين ويُقلل من الكفاءة، مما يُقلل من جاذبية البيئة الاقتصادية للاستثمار المقاولاتي.

#### 3.4.4 تأثير الاستجابة في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية ببلديات ولاية بومرداس: لإثبات العلاقة بين الاستجابة في

التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس نقوم بوضع الفرضيات الإحصائية التالية:

**Ha<sub>0</sub>**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستجابة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

**Ha<sub>1</sub>**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستجابة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

الجدول رقم (06): يوضح اختبار العلاقة بين الاستجابة في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

| اختبار بيرسون                                                  |                       |                                                                |  |
|----------------------------------------------------------------|-----------------------|----------------------------------------------------------------|--|
| المعيار الثالث: الاستجابة في التسيير المحلي                    |                       | المعيار الثاني: ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس |  |
| المعيار الثالث: الاستجابة في التسيير المحلي                    | معامل الارتباط بيرسون | 0,283**                                                        |  |
|                                                                | قيمة الدلالة          | 0,004                                                          |  |
|                                                                | عدد العبارات          | 100                                                            |  |
| المعيار الثاني: تنمية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس | معامل الارتباط بيرسون | 0,283**                                                        |  |
|                                                                | قيمة الدلالة          | 0,004                                                          |  |
|                                                                | عدد العبارات          | 100                                                            |  |

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على مخرجات spss .

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه توجد علاقة بين الاستجابة في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس، حيث أن درجة الارتباط لمعامل بيرسون يساوي 0,283\*\* عند مستوى الدلالة Sig الذي يقدر ب 0,004 وهو أصغر من احتمال الخطأ 0.01، وهذا يعني توجد علاقة ارتباط قوية جدا بين الاستجابة في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس. تؤثر حسن الاستجابة على ترقية المقاولاتية بحيث إذا لم يكن المقاولون راضين عن كيفية إدارة الشؤون المحلية والحلول المقدمة لمشاكلهم، فإن ذلك يُقلل من ثقتهم في النظام، ويُقلل من حماسهم للاستثمار والتوسع، وقد يُدفعهم للبحث عن فرص في بيئات أخرى، مما يُعيق نمو المقاولاتية واستدامتها.

#### 4.4.4 تأثير الشفافية في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية ببلديات ولاية بومرداس: لإثبات العلاقة بين الشفافية في

التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس نقوم بوضع الفرضيات الإحصائية التالية:

**Ha<sub>0</sub>**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

**Ha<sub>1</sub>**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

الجدول رقم (07): يوضح اختبار العلاقة بين الشفافية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

| اختبار بيرسون |
|---------------|
|---------------|

| المحور الثاني: ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس |                       | المعيار الرابع: الشفافية في التسيير المحلي |  |
|---------------------------------------------------------------|-----------------------|--------------------------------------------|--|
| المعيار الرابع: الشفافية في التسيير المحلي                    | معامل الارتباط بيرسون | 0,151                                      |  |
|                                                               | قيمة الدلالة          | 0,133                                      |  |
|                                                               | عدد العبارات          | 100                                        |  |
| المحور الثاني: تنمية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس | معامل الارتباط بيرسون | 0,151                                      |  |
|                                                               | قيمة الدلالة          | 0,133                                      |  |
|                                                               | عدد العبارات          | 100                                        |  |

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على مخرجات spss .

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه لا توجد علاقة بين الشفافية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس، حيث أن درجة الارتباط لمعامل بيرسون يساوي 0,133 عند مستوى الدلالة Sig الذي يقدر ب 0,188 وهو أصغر من احتمال الخطأ 0.05، وهذا يعني لا توجد علاقة ارتباط بين الشفافية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس. عندما لا تتوفر معلومات شاملة عن إمكانيات الإقليم أو سهولة الوصول إلى القرارات الإدارية، يُصبح من الصعب على المقاولين تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة، أو فهم الإجراءات المطلوبة، مما يُزيد من المخاطر ويُقلل من الخوافز لدخول السوق أو التوسع فيه. هذا يُعيق بشكل مباشر نمو وظهور المقاولات.

**5.4.4 تأثير حكم القانون في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية ببلديات ولاية بومرداس:** لإثبات العلاقة بين حكم القانون في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس نقوم بوضع الفرضيات الإحصائية التالية:

**Ha<sub>0</sub>:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حكم القانون في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

**Ha<sub>1</sub>:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حكم القانون في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

الجدول رقم (08): يوضح اختبار العلاقة بين حكم القانون في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

| اختبار بيرسون                                                 |                       |                                               |  |
|---------------------------------------------------------------|-----------------------|-----------------------------------------------|--|
| المحور الثاني: ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس |                       | المعيار الخامس: حكم القانون في التسيير المحلي |  |
| المعيار الخامس: حكم القانون في التسيير المحلي                 | معامل الارتباط بيرسون | 0,571**                                       |  |
|                                                               | قيمة الدلالة          | 0,000                                         |  |
|                                                               | عدد العبارات          | 100                                           |  |
| المحور الثاني: تنمية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس | معامل الارتباط بيرسون | 0,571**                                       |  |
|                                                               | قيمة الدلالة          | 0,000                                         |  |
|                                                               | عدد العبارات          | 100                                           |  |

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على مخرجات spss .

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه توجد علاقة بين حكم القانون في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس، حيث أن درجة الارتباط لمعامل بيرسون يساوي 0,571\*\* عند مستوى الدلالة Sig الذي يقدر ب 0,000 وهو أصغر من احتمال الخطأ 0.01، وهذا يعني توجد علاقة ارتباط قوية جدا بين حكم القانون في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

يؤثر وجود إطار قانوني واضح على المقاولين لبناء خططهم الاستثمارية لما يُوفره من استقرار، فيما عدم التناسب والكفاية في الأطر القانونية يُشكل تحديًا كبيرًا لترقية المقاولاتية، فعندما تكون القوانين غير كافية أو غير متناسبة مع الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد المقاوِلاتي، فإنها تُصبح عائقًا أمام الابتكار، وتُعيق ظهور أنواع جديدة من المقاولات، وتُزيد من التعقيدات القانونية، مما يُؤثر سلبيًا على بيئة العمل المقاولاتية.

**6.4.4 تأثير الرؤية الإستراتيجية في التسيير المحلي على ترقية المقاولاتية المحلية ببلديات ولاية بومرداس:** لإثبات العلاقة بين الرؤية الإستراتيجية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس نقوم بوضع الفرضيات الإحصائية التالية:

**Ha<sub>0</sub>:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرؤية الإستراتيجية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

**Ha<sub>1</sub>:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرؤية الإستراتيجية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

الجدول رقم (09): يوضح اختبار العلاقة بين الرؤية الإستراتيجية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس.

| اختبار بيرسون                                                 |                       |                                                       |         |
|---------------------------------------------------------------|-----------------------|-------------------------------------------------------|---------|
| المحور الثاني: ترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس |                       | المعيار السادس: الرؤية الإستراتيجية في التسيير المحلي |         |
| المعيار السابع: الرؤية الإستراتيجية في التسيير المحلي         | معامل الارتباط بيرسون |                                                       | 0,280** |
|                                                               | قيمة الدلالة          |                                                       | 0,005   |
|                                                               | عدد العبارات          |                                                       | 100     |
| المحور الثاني: تنمية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس | معامل الارتباط بيرسون |                                                       | 0,280** |
|                                                               | قيمة الدلالة          |                                                       | 0,005   |
|                                                               | عدد العبارات          |                                                       | 100     |

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على مخرجات spss .

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه توجد علاقة بين الرؤية الإستراتيجية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم بلدية بومرداس، حيث أن درجة الارتباط لمعامل بيرسون يساوي 0,280\*\* عند مستوى الدلالة Sig الذي يقدر ب 0,005 وهو أصغر من احتمال الخطأ 0.01، وهذا يعني توجد علاقة ارتباط قوية جدا بين الرؤية الإستراتيجية في التسيير المحلي وترقية المقاولاتية المحلية بإقليم ولاية بومرداس. يؤثر وجود رؤية إستراتيجية على ترقية المقاولاتية. فهناك إدراكًا لأهمية المقاولاتية في الخطط المستقبلية، لكن ضعف الالتزام بالتنفيذ وضعف إشراك المقاولين يُشكل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق أهداف الرؤية الإستراتيجية في ترقية المقاولاتية، فإذا كانت الرؤية موجودة على الورق ولكن لا تُترجم إلى خطط عمل فعالة وملتزم بها، وإذا لم يُشرك المقاولون في صياغتها وتنفيذها، فإنها تظل مجرد حبر على ورق ولا تُحدث تأثيرًا إيجابيًا حقيقيًا على أرض الواقع. هذا يُقلل من فعالية أجهزة الدعم ويُعيق ظهور المشاريع الجديدة، إن وجود رؤية إستراتيجية تُشير إلى نوايا حسنة، لكن ضعف الالتزام بتنفيذها وغياب إشراك المقاولين في هذه العملية يُقللان من تأثيرها الإيجابي على ترقية المقاولاتية.

## 5. خاتمة:

أظهرت التحليلات أن الحوكمة المحلية تُمارس تأثيرًا على ترقية المقاولاتية. ففي حين أن وجود بعض القوانين الواضحة والأجهزة الداعمة والرؤية الإستراتيجية وإن كان التنفيذ ضعيفًا يُشكل أساسًا، فإن النقاط الرئيسية التي تُعيق ترقية المقاولاتية هي تلك المتعلقة بضعف الحوكمة المحلية في جوانبها التشاركية والشفافية والتنفيذ الفعلي للخطط، بالإضافة إلى عدم ملائمة الإطار القانوني والبرامج التعليمية.

كما أن البيئة التي تُوفرها الحوكمة المحلية من حيث مدى إشراكها للأطراف الفاعلة فيها، ومدى شفافيتها، وكفاءتها في توظيف الموارد، ومدى تحديث إطارها القانوني، ومدى التزامها برؤيتها الإستراتيجية، ومدى مواءمتها لبرامج الدعم، هي التي تحدد بشكل كبير مدى نجاح ترقية المقاولاتية في الإقليم.

وبمعنى آخر، لتحقيق ترقية مقاولاتية قوية ومستدامة، يجب أن تُعالج التحديات القائمة في الحوكمة المحلية بشكل جذري، خاصة تلك المتعلقة بالمشاركة والشفافية وكفاية القوانين والالتزام بتنفيذ الرؤى، وملاءمة برامج الدعم والتكوين لاحتياجات المقاولين الفعلية، إن أي تحسين في هذه الجوانب من الحوكمة المحلية سيُترجم إلى تحسن ملموس في بيئة وشروط ترقية المقاولاتية. ويمكن اختصار النتائج في النقاط التالية:

- تظهر الشفافية كنقطة قوة في التسيير المحلي من حيث تمكين المقاولين من الوصول للمعلومات وتعريفهم بحقوقهم؛
- يظهر حكم القانون كنقطة قوة من حيث وجود قوانين واضحة؛
- يوجد ضعف هيكلي في الجوانب التشاركية والشفافية المتعلقة بصنع القرار مما يُعيق بناء الثقة والمساهمة الفعالة من الأطراف المعنية؛
- يوجد ضعف في آليات تشخيص المشاريع؛
- تظهر صعوبة في الإجراءات الإدارية كجانب ضعف في كفاية القوانين لتسيير الشؤون الاقتصادية والمقاولاتية وبعض الشكوك حول تناسبها وكفائتها لاحتياجات التسيير على المستوى المحلي؛
- يظهر ضعف عام في وجود رؤية واضحة وموحدة، وفي التزام السلطات بتنفيذها، وفي إشراك المقاولين في صياغة وتنفيذ هذه الرؤية. ولتحسين الحوكمة المحلية بهدف تعزيز الاثر الإيجابي على المقاولاتية محليا، ندرج بعض التوصيات والاقتراحات كما يلي:
- تعزيز آليات المشاركة الفعلية والشفافية من خلال زيادة تمثيل المقاولين، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والقرارات، وفتح قنوات تواصل دائمة؛

- تطوير الإطار القانوني ليكون أكثر كفاية وتناسبا مع متطلبات النشاط المقاولاتي المتنامي؛
- تحسين استغلال الموارد البشرية والمادية المحلية من خلال توظيف إمكانيات المقاولين بشكل أفضل في تحقيق الأهداف التنموية؛
- تحويل الرؤية الإستراتيجية إلى خطط تنفيذية مُلتزم بها مع إشراك حقيقي للأطراف المعنية في جميع المراحل.

## 6. قائمة المراجع:

- اسحاق خرشي. (2021). *المقاولاتية*. قسنطينة، الجزائر: منشورات الفا للوثائق، الطبعة الأولى.
- الجريدة الرسمية. (08 ديسمبر، 1996). *دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*. المادة 14 .
- بسام بن عبد الله البسام. (2016). *الحوكمة في القطاع العام*. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد.
- رحيل أسية. (2019/2020). *دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية*. بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.
- عابد شريط، و ياسين بن الحاج جلول. (2015). *دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية - دراسة حالة الجزائر*. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 244.
- قوي بوحنية. (2015). *المجتمع المدني المغربي ورهانات الإصلاح*. دار الراية، الطبعة الأولى.
- محمد صغير بعللي. (2013). *الإدارة المحلية الجزائرية*. عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- نبيلة عدان. (2019). *مكانة التمكين الاقتصادي للشباب الجزائري ضمن السياسات الحكومية*. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* ، 99.